

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

في ضوء واحدة من أكبر الأزمات التي شهدها العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 1/75 الذي اعتمدت فيه إعلاناً بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتقرير يتضمن توصياتٍ للنهوض بالخطوة المشتركة للدول الأعضاء والتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية. ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، نظراً لعملية التفكير المتأنّي التي يضطلع بها الأمين العام بشأن مستقبل تكون فيه تعددية الأطراف أكثر ترابطاً وشمولاً وفعالية. ومن أجل تحقيق انتعاش أكثر إنصافاً ومرونة ومن منطلق رؤية الأمين العام، تدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى استجابات متعددة الأطراف تتسم بالحيوية والشمول والترابط والفعالية، وتكون مسترشدة بالتضامن الدولي، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والمساءلة من أجل تحويل الوعد الذي قطعته ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع. ويجب أن يقوم الوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، التي تنطوي على سبل لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان في قراره 18/44، المؤرخ 17 تموز/يوليه 2020، إعداد تقرير عن عمل المفوضية السامية في تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، مع اقتراح السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية.

ثانياً - كوفيد-19، والأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، والمضي قدماً في البناء⁽¹⁾

2- إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تثبت مرة أخرى أن البشرية مترابطة وأن التحديات العالمية متشابكة، مما يجعل التعاون الدولي أمراً ملحاً وضرورياً، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. وكما أكد الأمين العام، "تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى التضامن والأمل والإرادة السياسية والتعاون لكي نخرج سوياً من هذه الأزمة"⁽²⁾. وتحت قيادته، أصدرت الأمم المتحدة عدة موجزات سياساتية توجه الاستجابات، تتعلق بجملة أمور بينها جائحة كوفيد-19 وتأثيرها الاجتماعي - الاقتصادي، وإطار للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19⁽³⁾، والديون⁽⁴⁾، والتصدي الشامل لكوفيد-19⁽⁵⁾، والتغطية الصحية الشاملة⁽⁶⁾. وكما أكد تقرير الأمم المتحدة "كوفيد-19 وحقوق الإنسان: نحن جميعاً في هذا معاً"، فإن حقوق الإنسان أساسية لتشكيل الاستجابة للوباء وعواقبه، لأنها تضع الناس في مركز الصدارة، مما يؤدي إلى نتائج أفضل⁽⁷⁾. ومن خلال التركيز على من يعاني أكثر من غيره، وعلى سبب المعاناة وكيفية الاستجابة، تنطوي حقوق الإنسان على عناصر رئيسية للتعافي مع استراتيجيات للسمود والوقاية في المستقبل، بما في ذلك مسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة.

3- وسلط الأمين العام الضوء في محاضرة نيلسون مانديلا، التي ألقاها في تموز/يوليه 2020، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني/يناير 2021، على الفرصة التي أوجدتها الجائحة لهذا الجيل للشروع في عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد - أي للشروع في نموذج جديد للحكومة العالمية - في الاستجابة لكوفيد-19 من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ اتفاق باريس، وبرنامج عمل أديس أبابا، وجميعها تتناول الإخفاقات التي كشفت عنها

(1) يستند الفرع الثاني إلى الوثيقة A/HRC/44/28، الفرع الثالث (التعاون الدولي والإطار المعياري لحقوق الإنسان) والفرع الرابع (أطر السياسات والفرص الجديدة والناشئة).

(2) United Nations, "Shared responsibility, global solidarity: responding to the socioeconomic impacts of COVID-19", March 2020. متاح في: www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_report_socio-economic_impact_of_covid19.pdf

(3) انظر <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-toCOVID-19.pdf>

(4) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf و www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_liquidity_and_debt_solutions_march_2021.pdf

(5) انظر www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2020/10/un_comprehensive_response_to_covid.pdf

(6) انظر https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-10/SG-Policy-Brief-on-Universal-Health-Coverage_English.pdf

(7) انظر www.un.org/ruleoflaw/wp-content/uploads/2020/05/UN-SG-Policy-Brief-Human-Rights-and-COVID-23-April-2020.pdf

الجائحة وفاقمتها والتي استُغلت في سياقها⁽⁸⁾. وفي ضوء المطالب العالمية المتزايدة بتعزيز المساواة والعدالة والإدماج، تدعو رؤية الأمين العام إلى تجديد رابطة الثقة الأساسية بين الناس والمؤسسات، التي يقوم عليها العقد الاجتماعي. وستتطلب إعادة الثقة في المؤسسات العالمية مزيداً من التضامن العالمي ونهجاً متعددة الأطراف أكثر شمولاً وفعالية وترابطاً تسهم في زيادة استجابة هيكل الإدارة العالمية.

4- وجددت الدول الأعضاء، في إعلانها المتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التزامها بعدم ترك أحد خلف الركب، وبأن تحمي كوكب الأرض، وأن تعزز السلام وتمنع نشوب النزاعات، وأن تلتزم بأحكام القانون الدولي، وأن تكفل العدالة، وأن تضع النساء والفتيات في صميم جهودها، وأن تبني جسور الثقة، وأن تحسن التعاون الرقمي، وأن ترتقي بأداء الأمم المتحدة، وأن تضمن توافر التمويل المستدام، وأن تعزز الشراكات، وأن تصغي إلى الشباب وتعمل معهم، وأن تكون على أهبة الاستعداد⁽⁹⁾.

5- وأشارت الدول الأعضاء في الإعلان إلى أنه على الرغم من أن الجائحة طالت الجميع، فلا شك أن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان الأكثر ضعفاً هم الأكثر تضرراً منها. ولاحظت الدول الأعضاء كذلك أنها ليست قوية إلا بقدر قوة أضعف حلقاتها، وأنه لن يتسنى لها إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل معاً متضامنين، وأنها لن تتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية الأخرى إلا معاً. واعترافاً منها بأن تعزيز التعاون الدولي يصب في مصلحة الأمم والشعوب على السواء، طلبت إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتقرير يتضمن توصيات للنهوض بخطتها المشتركة والتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية، والتزمت بتقديم الإعلان إلى مواطنيها ليكون هذا خير مثال على الروح الملهمة لعبارة "نحن الشعوب". وسيقدّم التقرير المتعلق بالخطة المشتركة قبل اختتام الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021.

6- وقد لاحظ الأمين العام أن البشرية قد وصلت إلى لحظة الحقيقة⁽¹⁰⁾. ومن الضروري، بالانتقال من الهشاشة إلى القدرة على الصمود في الوقت الذي يتعافى فيه العالم من الجائحة، أن نعمل معاً للتغلب على العقبات التي تحول دون إحراز تقدم، من خلال الحوار والتعاون ومن خلال إضفاء زخم جديد على تعددية أطراف شاملة وفعالة ومرتبطة. وتبين المظاهرات التي تنظم دفاعاً عن العدالة العرقية، والتي يطالب فيها الناس في جميع أنحاء العالم بحقوقهم ويدافعون فيها عن حق الأجيال المقبلة، ظهور حركة تضامن جديدة ترفض عدم المساواة والانقسام وتوحد الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمدن والمناطق وغيرها خلف سياسات السلام والكوكب والعدالة وحقوق الإنسان للجميع⁽¹¹⁾.

7- وفي "أسمى التطلعات: نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان"، أكد الأمين العام الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في العمل الجماعي للاستجابة بفعالية للالتزامات المتعددة التي تواجه البشرية، وبين سبعة مجالات محددة للعمل هي: اعتبار الحقوق جوهر التنمية المستدامة؛ والحقوق في أوقات الأزمات؛ والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ والمشاركة العامة والحيز المدني؛ وحقوق الأجيال المقبلة، ولا سيما العدالة المناخية؛ والحقوق في صميم العمل الجماعي؛ وحدود جديدة لحقوق الإنسان، من أجل ضمان عالم رقمي آمن. وفي الماضي قدماً في البناء معاً، يتمثل التحدي الدائم في تحويل الوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع⁽¹²⁾.

(8) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_remarks_on_covid_and_inequality.pdf and www.un.org/sg/

[en/content/sg/speeches/2021-01-25/special-address-davos-agenda](http://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2021-01-25/special-address-davos-agenda)

(9) قرار الجمعية العامة 1/75.

(10) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2021-01-25/special-address-davos-agenda

(11) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_remarks_on_covid_and_inequality.pdf

(12) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-02-24/secretary-generals-general-assembly-briefing-the-call-action-for-human-rights-bilingual-delivered-scroll-down-for-all-english-version

8- ولاحظت الجمعية العامة في استعراضها الشامل لعام 2020، الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية أهمية المساهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف دعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب، على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وأكدت أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة⁽¹³⁾. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أهابت الجمعية العامة بكيانات المنظومة أن تحقق إعادة البناء على نحو أفضل وأن تحقق انتعاشاً مستداماً شاملاً ومرناً يكون محوره الناس، ويراعي الاعتبارات الجنسانية، ويحترم حقوق الإنسان، ويركز بشكل خاص على أشد الناس فقراً وأكثرهم ضعفاً وتخلفاً عن الركب، ويحمي الكوكب، ويحقق الرخاء والتغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، وأن تعمل من أجل ذلك⁽¹⁴⁾؛ وطلب إليها أيضاً أن تساعد الحكومات في جهودها الرامية إلى احترام واجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وإعمالها، باعتبارها أداة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب⁽¹⁵⁾.

ثالثاً - تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

ألف - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

9- على الصعيد العالمي، رفعت المفوضية السامية الصوت عالياً، في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان⁽¹⁶⁾. وأكدت، في نيسان/أبريل 2020، على سبيل المثال، أن كوفيد-19 برهن على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لأجل ضمان استفادة الناس كافة من التنمية، بمن فيهم أضعف الناس حالاً⁽¹⁷⁾. ودعت على وجه السرعة إلى تخفيف عبء الديون والدعم الدولي المالي والتقني، والتخفيف من العقوبات لتمكين النظم الطبية من مكافحة الوباء والحد من العدوى العالمية⁽¹⁸⁾. وفي أيار/مايو 2020، أيدت الدعوة التضامنية إلى العمل التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية من أجل الحصول العادل على التكنولوجيات الصحية المتعلقة بمكافحة كوفيد-19 من خلال تجميع المعارف والملكية الفكرية والبيانات⁽¹⁹⁾. وأصدرت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً نداءً مشتركاً لصالح العلوم المفتوحة، وتبادل المعارف العلمية⁽²⁰⁾. وشددت المفوضية السامية على الحاجة إلى حصول الجميع، على قدم المساواة، على خدمات تشخيص كوفيد-19 ومعالجة المصابين به والتلقيح للوقاية منه، ودعت دانتني البلدان الأفريقية إلى تجميد الديون أو إعادة هيكلتها أو تخفيفها⁽²¹⁾. وفي ندوة عبر الإنترنت مع رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في حزيران/يونيه 2020، أكدت أن التأثير غير المتكافئ لكوفيد-19

(13) قرار الجمعية العامة 233/75، الفقرة 18.

(14) المرجع نفسه، الفقرة 27(أ).

(15) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(16) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID-19.aspx.

(17) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25785.

(18) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25833 and www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25744.

(19) انظر www.who.int/initiatives/covid-19-technology-access-pool/solidarity-call-to-action.

(20) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/Open-Science-Appeal.aspx.

(21) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25898.

يستوجب تغييراً اجتماعياً هيكلياً وعملاً تعاونياً منسقاً مع إيلاء دور رئيسي للمؤسسات متعددة الأطراف. وكررت دعوة الأمين العام إلى إبرام عقد اجتماعي جديد، وسلطت الضوء على الحاجة إلى توفير أرضيات شاملة للحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الأساسي لكفالة الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والدخل الأساسي، وعلى الحاجة إلى الانتقال إلى اقتصاد دائري أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر مراعاة للبيئة من أجل معالجة أزمة المناخ.

10- وعززت المفوضية تعاونها مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لتقديم المشورة بشأن الاستجابات القائمة على حقوق الإنسان للتصدي لكوفيد-19. وأصدرت توجيهات بشأن العديد من المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الرسائل الرئيسية المتعلقة بالحصول على اللقاحات⁽²²⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في مجموعة التوجيهات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأن تخصص الدول، في جملة أمور، موارد كافية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، للوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية؛ وأن تتعاون من أجل التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19 داخل البلدان وفيما بينها؛ وأن تزيد مخصصات الميزانية للتدابير الطارئة لضمان التعليم للجميع دون تمييز. وستشير المفوضة السامية، في تقريرها المقبل عن أثر كوفيد-19 على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن الوباء قد أبرز أهمية التعاون الدولي في قطاع الصحة وأنه ينبغي للدول أن تستخدم أقصى ما يتوفر لديها من موارد، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لإقامة نظام عالمي للحماية الاجتماعية بصورة تدريجية.

11- وأجرت المفوضية، من خلال "مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة" وبدعم من فريق من خبراء الاقتصاد الكلي، تحليلاً للسياسات والتدابير الاقتصادية الدولية والوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بأبعد المتخلفين عن الركب، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الشعبية الفاعلة والفئات المحرومة. وعمل فريق مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة مع الهيئات الميدانية التابعة للمفوضية، وقدم دعماً جوهرياً إلى مكتب التنسيق الإنمائي بتنظيم حلقة عمل للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بشأن الممارسات الجيدة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب. ودعماً لمكتب التنسيق الإنمائي والأفرقة القطرية، اضطلعت المفوضية بدور رئيسي في استعراض إدماج حقوق الإنسان في خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لـ 109 بلدان. وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني في إجراء تحليل قائم على الأدلة بشأن الأشخاص والفئات التي تتعرض للخطر في عدة بلدان، مثل صربيا، مما أتاح جمع المعلومات في 702 مستوطنة غير رسمية.

12- وأطلقت المفوضية، مسترشدة بهيرنان سانتا كروز، أحد مهندسي منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي ارتقى بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سلسلة حوارات جديدة بدأتها بحوار في السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، تلاه حوار آخر في أوكرانيا في نيسان/أبريل 2021، وكلاهما تناول موضوع الحماية الاجتماعية، وعُقد بالتعاون مع الشركاء. وتهدف سلسلة الحوارات إلى إتاحة حوار تطلعي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتناول التحديات الحالية في البيئات المحلية، وهي توفر منبراً لإشراك الناس في جميع أنحاء العالم، وتعلي أصواتهم وتمكنهم من أن يصبحوا عناصر تغيير⁽²³⁾.

13- وفي إطار التصدي لكوفيد-19، كثفت المفوضية جهودها لتعميم الحق في التنمية، بسبل منها التعاون بين الوكالات ودعم الوجود الميداني، وتقديم مساهمات في توجيه السياسات والمشاركة في

(22) انظر www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_AccessVaccines_Guidance.pdf.

(23) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26397&LangID=E.

الحوارات العالمية والإقليمية مع أصحاب مصلحة متعددين. ونظمت، في أيلول/سبتمبر 2020، أول حلقة نقاش قرر مجلس حقوق الإنسان عقدها كل سنتين بشأن الحق في التنمية، وكانت بعنوان "كوفيد-19 والحق في التنمية: نحن جميعاً في هذا معاً"⁽²⁴⁾؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، المنتدى الاجتماعي لعام 2020، الذي أوصى باتخاذ إجراءات جريئة في مكافحة الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك من خلال سياسات الاقتصاد الكلي المتأصلة في حقوق الإنسان على جميع المستويات، ونسقت العمل العالمي⁽²⁵⁾؛ والاجتماع الأول لمجلس حقوق الإنسان بشأن التعاون المتبادل المنفعة، في آذار/مارس 2021، عن دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان⁽²⁶⁾. وقدمت المفوضية، إلى جانب شركاء، تدريباً بشأن تفعيل الحق في التنمية استفاد منه 214 مشاركاً من 83 بلداً، ليصل مجموع عدد المدربين إلى 520 شخصاً من 135 بلداً. وأطلقت أيضاً منبراً تفاعلياً عن وضع سياسات أفضل وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالحق في التنمية. واستكملت المفوضية دراسات مواضيعية بشأن المساواة في الحصول على الطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا المستدامة بيئياً، في سياق أعمال الحق في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم يواجه قيوداً مناخية.

14- وتعاونت المفوضية مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مقترحة تقديم مساهمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً بشأن السبل الممكنة للتغلب على التحديات التي تواجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، من خلال تعزيز التعاون الدولي. ووجه الأمين العام والمفوض السامي الانتباه إلى البيان الذي أدلى به فريق أقل البلدان نمواً داعياً إلى وضع حزمة حوافز عالمية للتصدي للتحديات المتزايدة الناجمة عن كوفيد-19⁽²⁷⁾. وباستخدام مؤشرات وبيانات حقوق الإنسان، نظمت المفوضية حلقة عمل ومعتكفاً لمكتب الممثل السامي لتحسين تحليل حقوق الإنسان في التقارير المقدمة في هذه البلدان.

15- وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2020، عقدت المفوضية مشاورات إقليمية مع آليات المساءلة في مؤسسات تمويل التنمية في المناطق الآسيوية والأوروبية والأفريقية تناولت مشروعها المتعلق بالوصول إلى سبل الانتصاف في تمويل التنمية. وسيستفيد من المشروع في عمليات استعراض المساءلة في مؤسسات تمويل التنمية. وأسهم المشروع أيضاً في عمليات تنقيح سياسات الضمانات والمصادرات التي ينتهجها كل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة التمويل الدولية، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما أسهم في مراجعة آلية الاستعراض المستقلة التابعة لبنك التنمية الأفريقي.

16- ويسرت المفوضية التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والضرر البيئي من خلال التعاون مع كيانات متعددة، والمساهمة في تنظيم أنشطة بينها سلسلة من ثلاثة حوارات مترابطة عن حقوق الإنسان والبيئة. وساهمت في تشكيل فريق لإدارة القضايا يكون معنياً بحقوق الإنسان، وفي العمل على المرحلة الثانية من استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة، 2020-2030. وشاركت المفوضية بنشاط في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وساهمت في تقرير لفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة بعنوان "دعم البرنامج العالمي للتنوع البيولوجي: التزام منظومة الأمم المتحدة بالعمل لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020". ووضعت المفوضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مجموعة ممارسات تهدف إلى إدماج حقوق الإنسان في

(24) كُلفت بذلك بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 23/42.

(25) انظر A/HRC/46/59.

(26) كُلفت بذلك بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 21/43.

(27) انظر A/HRC/45/21 وA/74/843.

عمليات الأمم المتحدة. وساهمت في تفعيل دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، التي تبرز أهمية زيادة دعم الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في وضع قوانين وسياسات تنظم وتعزز الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

17- ويمثل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، خطوة رئيسية إلى الأمام في التعاون القائم على حقوق الإنسان بشأن الهجرة الدولية. وهو يعكس ويعزز التزام الدول بضمان الاحترام الفعال لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم وإعمالها، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، في جميع مراحل دورة الهجرة. والمفوضية، بوصفها عضواً في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، تظل ملتزمة بتقديم دعم فعال وفي الوقت المناسب ومنسق على نطاق المنظومة للدول الأعضاء في تنفيذها للاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه.

18- وقد وضعت المفوضية للمسات الأخيرة على مشروع مدته أربع سنوات لتطوير الموارد المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة من أجل تيسير فهم نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة فيما بين مقرري السياسات، وذلك من خلال التشاور مع الخبراء ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الإثمائيين، والمجتمع المدني. وبعد جمع الأدلة على أثر كوفيد-19 على حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وتحليل الممارسات الجيدة للدول، تستعرض المفوضية، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، مخرجات المشروع وتضع قائمة مرجعية لمساعدة الدول على ضمان أن تستمد سياسات الإنعاش جنورها من حقوق الإنسان ومن مبدأ استيعاب الجميع.

19- ونظمت المفوضية حلقات عمل وندوات على الإنترنت مع الجهات الدينية الفاعلة وموظفي الخدمة المدنية والمؤسسات الأكاديمية وآليات حقوق الإنسان، وقامت بتجربة مجموعة أدوات Faith4Rights# وشددت على أهمية القضاء على التعصب الديني كوسيلة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. واقترحت مجموعة الأدوات، التي تتناول سبل التصدي للعنف ضد الأقليات في سياق كوفيد-19، 12 حالة للمناقشة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نُظمت دورة مكثفة بعنوان "القضاء على خطاب الكراهية"، حضرها 150 طالباً في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، ووسائل إعلام ومهنيون آخرون من 55 بلداً. وفي أيار/مايو 2020، عقدت المفوضية السامية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية وممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات مشاوراً افتراضية أسفرت عن التعهد العالمي باتخاذ إجراءات من جانب الجهات الفاعلة الدينية والمنظمات الدينية للتصدي لجائحة كوفيد-19 بالتعاون مع الأمم المتحدة. واستمر التعاون من خلال برنامج شبكي للتعلم بين الأقران بشأن مواضيع تشمل خطاب الكراهية والحوارات بين الأديان.

20- وفي إطار شراكة مع مجلس أوروبا، قدمت المفوضية دورة تدريبية للمدربين بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم لدورة دراسية عن المعلمين الشباب في مجال حقوق الإنسان في تونس وغواتيمالا وقرغيزستان وفيجي وكمبوديا، بهدف بناء الكفاءات لتطوير أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي. وتعاونت المفوضية مع اليونسكو في عدد من الأنشطة بينها مختبر الفنون لحقوق الإنسان والحوار، ونظمت اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية في أيار/مايو 2020.

21- وتعاونت المفوضية مع الشركاء في وضع قائمة مرجعية لنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمرض كوفيد-19 والتدابير القطرية للتصدي له. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، وضعت المفوضية إطار مؤشرات لرصد آثار كوفيد-19 على حقوق الإنسان، وأتبع ذلك بجهود عالمية ووطنية لتنفيذ الإطار. واشتركت المفوضية مع دوائر ومكاتب ونظم الإحصاءات الدولية في جميع أنحاء العالم لكفالة توافر بيانات عالية الجودة لصناع القرار خلال جائحة

كوفيد-19. وساهمت أيضاً في إعداد تقرير بعنوان "كيف يغير كوفيد-19 العالم: منظور إحصائي"، وهو تقرير أعدته 36 منظمة دولية برعاية لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

22- وواصلت المفوضية جهودها لتعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في عملها في أفريقيا عن طريق تعزيز التعاون وجهود المناصرة وبناء القدرات للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. ودعمت المفوضية الجهود المبذولة عملاً بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن أثناء الأزمات والعنف الانتخابي في أوغندا وكوت ديفوار والنيجر، والعنف السياسي في منطقة تيجراي في إثيوبيا. ولتعميم حقوق الإنسان فيما يتعلق بمجالات مثل تغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية وعدم المساواة والهجرة، دعمت المفوضية المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في صياغة السياسات. ودعمت المفوضية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وشاركت في تصدر قضايا العدالة ومنع نشوب النزاعات في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي وضعته الأمم المتحدة.

23- وعملاً بمشروع للتعاون التقني بين المفوضية وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، اشتركت المفوضية في تنظيم 17 نشاطاً في البلد طوال عام 2020، شارك فيها 1 235 شخصاً بينهم مسؤولون حكوميون، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والجهاز القضائي وآخرون، وفي تنظيم حلقة عمل افتراضية عن معايير حقوق الإنسان في محاكم العمل.

1- المكاتب القطرية والإقليمية

24- وتعاون المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمفوضية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل إجراء سلسلة من التقييمات السريعة بشأن أثر الجائحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وغينيا والسنغال وغيرها. وقدمت المفوضية التوجيه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لغرب ووسط أفريقيا لضمان أن يشمل عملها مع السلطات الوطنية الأبعاد الجنسانية لتحديات الوباء. وفي حزيران/يونيه 2020، تعاونت المفوضية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنظيم ندوات على شبكة الإنترنت بشأن حقوق الإنسان والرصد. وشاركت في الإطلاق الافتراضي لتقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم لعام 2020: التعليم الشامل للجميع - الجميع بلا استثناء، الذي حضره أكثر من 250 مشاركاً في جميع أنحاء أفريقيا.

25- وواصلت المفوضية دعم الإطار المؤسسي لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي تشاد وموريتانيا والنيجر، تعاونت المفوضية مع الاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان. وقدمت المساعدة التقنية إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وضع قواعد وأنظمة تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفي تنسيق تدريب المدربين لضباط الجيش. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انخرطت في مشروع متعدد البلدان يستهدف قوات الأمن الداخلي التي تنفذ عمليات خارج إطار القوة المشتركة، والجهات الفاعلة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطة القضائية. وبدأت المفوضية عدة أنشطة لبناء القدرات في كانون الأول/ديسمبر 2020، وعقدت حلقات عمل للجان الوطنية لحقوق الإنسان والصحفيين وقادة المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

26- وفي غينيا، شجعت المفوضية التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال إنتاج ونشر مواد مرجعية تشمل المعايير الإقليمية والوطنية بشأن الحق في التنمية، مما أدى إلى إدراج الحق في التنمية ضمن أولويات الحكومة في خطط التعافي من آثار كوفيد-19. وفي سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن

الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، عقدت المفوضية حلقة عمل في كانون الثاني/يناير 2021 لموظفي برامج الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تناولت الحق في التنمية والنهج القائم على حقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية، ودعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ومؤشرات حقوق الإنسان، والمحاوير الاستراتيجية الأربعة لنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التعافي من آثار كوفيد-19.

27- ومن أجل تسليط الضوء على الفئات المهمشة في هذا الوباء، أطلق المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية تسع حملات مناصرة لزيادة الوعي بآثار كوفيد-19 على حقوق الإنسان. وبغية كفاءة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التصدي لكوفيد-19، دعمت المفوضية العديد من أصحاب المصلحة، ومن بينهم حكومات ومنسقون مقيمون وأفرقة أمم متحدة قطرية وشركاء من المجتمع المدني.

28- وقدم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع للمفوضية الدعم للأمم المتحدة في إعداد دليل تنفيذي لمساعدة الأفرقة القطرية والدول على تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالأقليات بغية عدم ترك أحد خلف الركب. وواصلت المفوضية رصد حالة الأقليات الإثنية، ولا سيما تلك المتأثرة بمشاريع التنمية الواسعة النطاق، وعملت على ضمان مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة مجدية في البرامج الإنمائية. وأصدرت مواد توجيهية عن كوفيد-19 والأقليات، ودعت الدول إلى ضمان تركيز تدابير التصدي على حقوق الإنسان، وواصلت دعم مشاركة الأقليات من خلال برنامج المنح الدراسية للأقليات التابع للمفوضية.

29- وشارك المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية التابع للمفوضية في إعداد التحليلات القطرية المشتركة والترويج لها في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في سياق كوفيد-19 في بليز وبنما والسلفادور وكوستاريكا، وقدم مدخلات للاستجابات القائمة على حقوق الإنسان ولاستراتيجيات التعافي والبرمجة التي تركز على السكان الضعفاء والمستبعدين اجتماعياً. وأجرت المفوضية أيضاً عمليات تبادل مع وكالات التعاون لتعزيز تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وساهمت المفوضية في إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في خطة التنمية الشاملة لأمريكا الوسطى، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بغية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والتشرد الداخلي في السلفادور، واقترحت معالجة انتهاكات حقوق الإنسان واحتياجات حماية المهاجرين وفقاً للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وواصلت المفوضية أيضاً حوارها مع أصحاب المصلحة الإقليميين بشأن حالة الأشخاص المتقنين في أمريكا الوسطى.

30- وواصلت المفوضية تعاونها الآخذ في التطور مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وألقت المفوضة السامية خطاباً رئيسياً أمام لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تناول فيه تعددية الأطراف والتعاون. وفي حزيران/يونيه 2020، شاركت نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الحوار الإلكتروني الذي أجرته الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الاستقرار والتماسك الاجتماعي في ظل كوفيد-19.

31- واضطلعت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بأنشطة مشتركة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي نيسان/أبريل 2020، نسقت إعداد ورقة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن أثر كوفيد-19 على حقوق الإنسان، وورقة مشتركة بشأن زيادة العنف العائلي ضد المرأة في ظل كوفيد-19، وورقة مشتركة محدثة إلى لجنة حقوق الطفل. ودعمت المفوضية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في أوكرانيا، وتعاونت مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز جهود منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والملاحقة القضائية لمركبيه ولتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وتعاونت المفوضية مع اليونسكو، ومجلس أوروبا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووفد الاتحاد الأوروبي، والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا، ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لدعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

2- دمج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

32- نظمت المفوضية حلقات عمل افتراضية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من وكالات الدولة في كابو فيردي والسلفادور وبيرو والفلبين وطاجيكستان. وفيما يتعلق بتجميع البيانات المتعلقة بالمؤشر 10-3-16/1-ب-1 من إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالتمييز، تعاونت المفوضية مع المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم لوضع أسئلة دراسة استقصائية، أصدرتها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة استقصاء الأسر المعيشية المشمول بالهدف 16. وقدمت المفوضية المساعدة في تعزيز الروابط المؤسسية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية، مما أدى إلى إنشاء مزيد من الدول منصات تعاونية لتفعيل النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، ومن بين هذه الدول ألبانيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وباكستان، وجمهورية مولدوفا، وطاجيكستان، والفلبين، وكابو فيردي، وكينيا، وليبيريا، والمكسيك، ودولة فلسطين.

33- وساهم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواءمة مؤشرات وأهداف إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع توصيات آليات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ودعمت الحكومة في تطوير أدوات لتتبع تنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك التوصيات المستمدة من الاستعراض الدوري الشامل، وضمان أن تكون المشاريع قائمة على حقوق الإنسان. وتشارك مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو في كاسايس وتجانيفيا وكيفو الجنوبية للمساهمة في الأهداف 5 و8 و16.

34- وساهمت المفوضية في تقرير التنمية العربية المستدامة لعام 2020، الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ودعمت تحليل الأفرقة القطرية من خلال رصد تمتع الضعفاء من الأفراد والجماعات بحقوق الإنسان، وأدرجت أهداف التنمية المستدامة ضمن جهود تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

35- وساهمت المفوضية في ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان بوصفه الأساس في مجالي الحوكمة وسيادة القانون في إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام في تونس. وقدمت المفوضية المساعدة في إدماج مؤشرات الأهداف في عمل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وبالتعاون مع المنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة، أجرت المفوضية دراسة عن أثر الجهود الحكومية على التعافي من آثار كوفيد-19، ووفرت أداة للمناصرة ووضعت توصيات للحكومة ومنظومة الأمم المتحدة.

36- وفي تشاد، ضمنت المفوضية إدماج حقوق الإنسان في العديد من الوثائق الاستراتيجية والبرنامجية المشتركة، بما في ذلك التحليل القطري المشترك لعام 2020، واستراتيجية الأمم المتحدة المتعددة القطاعات التي تدعم تصدي الحكومة للوباء، وتقرير الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19.

37- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/43، نظمت المفوضية الاجتماع الثالث المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، في كانون الثاني/يناير 2021، بشأن موضوع "إعادة البناء بشكل أفضل: إدماج حقوق الإنسان في التعافي المستدام والمرن من جائحة كوفيد-19"⁽²⁸⁾. وركز الاجتماع على حقيقة أن التمييز أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في سياق كوفيد-19. وأبرز المشاركون أهمية التعاون الدولي في التصدي للوباء وضرورة قيام الحكومات بتعبئة الموارد المحلية وتنسيق الجهود العالمية لضمان أن تكون لقاحات كوفيد-19 ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع دون تمييز.

38- ولاحظ بعض المشاركين أن البلدان النامية تعاني من أسوأ العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء بسبب النظام الدولي الجائر والديون الخارجية التي لا تستطيع سدادها. واعترافاً بأهمية سد الفجوة القائمة بين الدول في مجال عدم المساواة، دعا عدة مشاركين إلى التعاون العالمي وتبادل المعارف والتكامل في التصدي لكوفيد-19 وحثوا الدول على دعم استجابة متعددة الأطراف للأزمة تقوم على مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة، والتضامن، والتعاون الدولي. وهذه المبادئ أساسية لضمان عدم تخلف أي فرد أو جماعة أو مجتمع محلي أو دولة عن الركب في عملية التعافي من آثار كوفيد-19، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات.

3- تعزيز دور البرلمانات

39- كما أكد تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل⁽²⁹⁾، يتعين على البرلمانات، ولا سيما لجانها المعنية بحقوق الإنسان، أن تضطلع بدور حاسم في تعزيز وحماية الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتوفر مشاريع المبادئ المرفقة بذلك التقرير إرشادات للعمل المخصص من جانب اللجان البرلمانية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. وعقدت المفوضية، في إطار شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والكونولث، حلقات عمل افتراضية للجان حقوق الإنسان في البرلمانات الأفريقية والأوروبية وبرلمانات الكومنولث لتعزيز قدرة البرلمانين على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، وللبرلمانيين في البلدان الناطقة بالفرنسية الذين يشاركون بالفعل في الجولة الثالثة من الاستعراض.

40- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت المفوضية أنشطة التوعية، بما في ذلك مع اللجنة الدائمة المعنية بحقوق الإنسان في الجمعية الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تبرعت المفوضية بمعدات ووثائق للجنة الدائمة، استخدمت لتحسين نوعية العمل البرلماني في مجال حقوق الإنسان.

41- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاورات رفيعة المستوى واضطلعت بأنشطة لدعوة برلمان غابون للمناصرة بشأن المعايير الدولية، ولا سيما المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وأفضل الممارسات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية المستقلة والفعالة لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز لجانها الوطنية لحقوق الإنسان.

42- وقدم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية الدعم لمبادرة وضع مدونة سلوك للبرلمانيين، تشجعهم على التوقيع على تعهد بمكافحة التحريض على الكراهية والتمييز وتجنب استخدام لغة تمييزية مهينة.

4- تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان

43- واصلت المفوضية تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني للحكومات لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وللمؤسسات نفسها لتعزيز قدرتها على أداء ولايتها وفقاً للمعايير الدولية (مبادئ باريس). وواصلت عملها كأمانة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه 2020، عُقد عن بعد الاجتماع الاستعراضي السنوي العاشر للشراكة الثلاثية بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لمناقشة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التصدي لآثار كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

44- وفي تونس، واصلت المفوضية، بالاشتراك مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، دعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم ثلاث حلقات عمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ودعمت المفوضية، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الآلية الوقائية الوطنية في مجال الإبلاغ عن الحرمان من الحرية في سياق كوفيد-19 وفي تنظيم ندوة عن عمل هذه الآليات أثناء انتشار الوباء.

45- وفي تشاد، ساهمت المفوضية في تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان من خلال خدمات الدعوة والخدمات الاستشارية، مما أسفر عن تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020. وفي تموز/يوليه 2020، شاركت المفوضية في تنظيم حلقة عمل افتراضية لتحديد استراتيجيات لدعم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، شاركت في تنظيم دورات لبناء القدرات للجنة تشاد، بما في ذلك حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد الأوروبي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. وأتاحت أيضاً حلقة عمل افتراضية لبناء القدرات لفائدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في غابون.

46- ونظمت المفوضية، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، ندوة على شبكة الإنترنت عن دور هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق كوفيد-19. وقدمت عدة مؤسسات من المنطقة ورقائق مناقشة، بينها ورقائق من الأردن وموريتانيا ودولة فلسطين. وتعاون المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية في عدة مناسبات مع الأعضاء المعينين حديثاً في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية في لبنان. وقد عُين أعضاء اللجنة الوطنية اللبنانية المعنية بالاختفاء القسري في عام 2020، على النحو الذي دعت إليه المفوضية.

5- إنشاء وتعزيز آليات وطنية للإبلاغ بشأن التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعتها

47- عقب الدعم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أنشئت رسمياً في عام 2020 الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة في إسواتيني، وعُهد إليها بمهمة تقديم التقارير إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والاستجابة للبلغات الفردية المقدمة إلى تلك الآليات وتنفيذ قراراتها وتوصياتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، تلقى أعضاء الآلية الجديدة تدريباً على تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

48- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت المفوضية اجتماعاً سنوياً عن بعد لجهات التنسيق التابعة للآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، مما أتاح للمشاركين تقاسم التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في مناطقهم، والممارسات الجيدة، والأنشطة المقبلة، ومجالات التعاون الممكنة، بما في ذلك بشأن التصدي لكوفيد-19.

49- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظمت المفوضية مائدة مستديرة افتراضية بشأن مستقبل أوروبا، ركزت على حقوق الإنسان الدولية في القانون الأوروبي وفي صنع السياسات. وعملت مع وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومجلس أوروبا على وضع أداة شبكية تجمع المعلومات المستمدة من قواعد بيانات حقوق الإنسان في هذين الكيانين.

50- وتعاونت المفوضية مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ووزارة خارجية قطر في تنظيم دورة تدريبية بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

6- تمكين المشاركة العامة وإتاحة حيز مدني وبيئة آمنة للمجتمع المدني

- 51- في أيلول/سبتمبر 2020، أطلقت مذكرة توجيهية للأمم المتحدة بشأن تعزيز الحيز المدني وحمائته، يُعترف فيها بأن الحيز المدني حيوي لنجاح العمل في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة⁽³⁰⁾.
- 52- وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية، نفذت المفوضية مشروعاً بشأن السلوك التجاري المسؤول في تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعمت الحكومات في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ودعمت تنظيم منتديات إقليمية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ونظمت حلقات عمل للتعليم من الأقران عن وسط حكومي دولي من منفي خطط العمل الوطنية، لدعم تبادل الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- 53- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عقد المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وسط أفريقيا اجتماعاً افتراضياً يهدف إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الحيز المدني في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، وحلقة عمل للعاملين في وسائل الإعلام لنقل المهارات المتعلقة بآثار كوفيد-19.
- 54- ونظم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية ندوة إقليمية على الإنترنت بشأن حق الشباب في المشاركة في الشؤون العامة، مما أدى إلى تقديم توصيات للدول بشأن التصدي للعقبات التي تعترض مشاركة الشباب.
- 55- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، دعمت المفوضية واليونيسكو تونس في تقديم تقريرها السنوي عن سلامة الصحفيين. وبالتعاون مع المعهد المغاربي للتنمية المستدامة، ساهمت المفوضية في مخيم للشباب عن حقوق الإنسان والمواطنة، مستخدمة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان لدعم مناصرة الشباب.
- 56- ونفذت المفوضية في تشاد، بالاشتراك مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعاً في إطار صندوق بناء السلام يهدف إلى زيادة الوعي بشأن المناصرة العامة والمشاركة في عمليات الحكم المحلي وصنع القرار، مستهدفة قادة المجتمعات المحلية وممثلي حركات النساء والشباب لدعم مشاركتهم في الحكم المحلي وبناء السلام.
- 57- وقدمت أموال من صناديق المساعدة الإنسانية لتمويل 31 منحة في 28 بلداً بغية مساعدة ضحايا الرق المعاصر و180 منحة في 79 بلداً لمساعدة ضحايا التعذيب. وأتاحت المفوضية التعاون التقني في القضايا المتعلقة بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في هندوراس وليبيريا والمكسيك وصربيا وتونس وأوكرانيا وأوروغواي وغرب أفريقيا.
- 58- وواصلت المفوضية جهودها في مجال الدعوة والمساعدة التقنية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وفقاً للمبادئ التوجيهية للدول بشأن التنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة⁽³¹⁾. وقدمت المفوضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم للحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في غامبيا ومنظمات المجتمع المدني المحلية في تعزيز الآليات والعمليات القائمة على المشاركة. وعقدت المفوضية اجتماعاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل الممارسات الجيدة والتحديات في تعزيز مشاركة الجمهور. وفي نشاط جانبي رفيع المستوى بشأن "المشاركة وحقوق الإنسان وتحدي الحوكمة المقبل"، نظمت المفوضية خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، دعا الأمين العام إلى تعزيز حماية الحق في المشاركة، واعتبر المشاركة أداة غير مستغلة بشكل كاف لتحسين صنع السياسات.

(30) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/CivicSpace/Pages/UNRoleCivicSpace.aspx

(31) A/HRC/39/28.

7- صناديق التبرعات والتعاون التقني

59- واصلت المفوضية، من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، توفير الأموال اللازمة للتعاون التقني بغية تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية والأطر القانونية والهياكل الأساسية. وشدد مجلس الصندوق في تقريره الأخير⁽³²⁾ على أهمية وضع حقوق الإنسان في صميم جهود التعافي من آثار كوفيد-19؛ ورحب باعتماد قرار الجمعية العامة 233/75، الذي شددت فيه الدول الأعضاء على أهمية التركيز على أكثر الناس تضرراً عن الركب، بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين تحت القيادة التنفيذية للمفوضية؛ ورحب بالتعاون الممتاز بين المفوضية ومكتب التنسيق الإنمائي في توسيع نطاق نشر مستشاري حقوق الإنسان في عامي 2020 و2021 في إطار التعاون بين وكالات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

60- ويقدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم للدول في تنفيذ توصيات الاستعراض. وفي عام 2020، حدثت زيادة بنسبة 100 في المائة في طلبات استخدام الصندوق، بما في ذلك طلبات 17 مستشاراً لحقوق الإنسان وزملاء في الأفرقة القطرية وشركاء وطنيين. وقدم الصندوق الدعم لـ 25 مشروعاً في عام 2020.

باء - منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

1- الاستعراض الدوري الشامل

61- عُقدت الدورتان السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وقد ساعدت عملية الاستعراض، التي استُعرضت خلالها الحالة في 154 دولة خلال الجولة الثالثة حتى كانون الثاني/يناير 2021، على إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان على جبهات متعددة، بما في ذلك زيادة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

62- ودعمت المفوضية الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقارير وتقديمها. وركزت التطورات الإيجابية الأخيرة على الاستخدام العملي للاستعراض الدوري الشامل وأثره المحتمل في الميدان. وصدرت توجيهات عملية في أيلول/سبتمبر 2020 لمساعدة رؤساء مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم على الاستفادة القصوى من الآلية على الصعيد القطري⁽³³⁾. وبالتشاور مع الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أصدرت المفوضية نصائح بشأن إشراك أعضاء البرلمان والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقدمت توجيهات محددة لضمان المشاركة المجدية قبل استعراضات الدول وأثناءها وبعدها.

2- هيئات المعاهدات

63- رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالمساهمات الكبيرة في الترويج لأهداف التنمية المستدامة. وواصلت تعزيز مساءلة الدول، وشجعت الدول على الإبلاغ عن التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف ذات الصلة، ورصد التقدم المحرز من خلال ردودها الخطية، وتعزيز تعاونها المؤسسي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنتدى جيل المساواة، والمجتمع المدني.

(32) A/HRC/46/70.

(33) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf.

64- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2020، اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ملاحظات ختامية بشأن تقارير دول بينها بلجيكا وبنين وغينيا والنرويج وأوكرانيا⁽³⁴⁾. وأوصت بأن تزيد بلجيكا مساعدتها الإنمائية الرسمية؛ وأن تعيد بنن النظر في الامتيازات الممنوحة للمستثمرين؛ وأن تخصص غينيا الموارد اللازمة من الميزانية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق التماس المساعدة والتعاون الدوليين، عند الاقتضاء؛ وأن تستعرض النرويج استثمار الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية في المؤسسات التجارية العاملة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأن تضمن أوكرانيا التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق تنفيذ خطة عام 2030؛

65- وفي آذار/مارس 2020، اعتمدت اللجنة التعليق العام رقم 25(2020)، الذي سلطت فيه الضوء على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لأن التكنولوجيات الجديدة تحتاج إلى لوائح عالمية لكي تدار بفعالية. ويجب على الدول أن تهيئ بيئة عالمية مواتية للنهوض بالعلم وأن تتقاسم فوائده، ولا سيما مع البلدان النامية والفئات الضعيفة. ويمثل توافر اللقاحات والأدوية والتكنولوجيات الصحية بعداً رئيسياً من أبعاد الحق في الصحة والتنمية، لأن للجميع الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي.

66- وفي نيسان/أبريل 2020، اعتمدت اللجنة بياناً بشأن كوفيد-19، دعت فيه إلى التضامن العالمي من أجل تخفيف العبء المالي عن كاهل البلدان النامية من خلال المؤسسات المالية الدولية، وحماية فرص العمل وتأمين الأغذية والإمدادات الطبية⁽³⁵⁾. وينبغي رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب لتجنب إضعاف نظم الرعاية الصحية وعرقلة الإمدادات الطبية.

67- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمدت اللجنة بياناً يسلط الضوء على ضرورة أن تضمن الدول إمكانية حصول جميع الأشخاص، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، وبإنصاف، على اللقاحات المضادة لكوفيد-19⁽³⁶⁾. ومن واجب الدول الأطراف منع أنظمة الملكية الفكرية والبراءات من تقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن المنافسة بين الدول تأتي بنتائج عكسية من حيث النهج الصحي العالمي.

68- وفي آذار/مارس 2021، اعتمدت اللجنة بياناً بشأن التطعيم الشامل بأسعار معقولة ضد كوفيد-19 والتعاون الدولي والملكية الفكرية، وكررت التزام الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة، إلى أقصى حد ممكن من مواردها المتاحة، لضمان حصول جميع الأشخاص على لقاحات كوفيد-19 دون تمييز⁽³⁷⁾. وعلى الدول واجب التعاون والمساعدة الدوليين لضمان الحصول على اللقاحات حيثما دعت الحاجة وتقاسم فوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. وأوصت بأن تؤيد الدول المقترحات الداعية إلى التنازل المؤقت عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق باللقاحات المضادة لكوفيد-19 ومعالجة المصابين به، بما في ذلك استخدام حقوق التصويت الخاصة بها في إطار منظمة التجارة العالمية.

(34) E/C.12/UKR/CO/7 و E/C.12/NOR/CO/6 و E/C.12/GIN/CO/1 و E/C.12/BEN/CO/3 و E/C.12/BEL/CO/5

(35) E/C.12/2020/1

(36) E/C.12/2020/2

(37) E/C.12/2021/1

3- الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

69- في عام 2020، واصلت الإجراءات الخاصة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجميع التقارير ذات الصلة متاحة على صفحة مخصصة على شبكة الإنترنت⁽³⁸⁾. وترد أيضاً التوصيات المواضيعية والتوصيات القطرية المتعلقة بهذه الأهداف لعام 2020 في تقرير الأمين العام عن الإجراءات الخاصة⁽³⁹⁾.

70- وشدد المكلفون بولايات مراراً على ضرورة اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان، وعلى أهمية التعاون والتضامن الدوليين للنجاح في مكافحة الوباء. وحددوا القضايا والاتجاهات وأسودوا المشورة؛ وأصدروا 133 بياناً صحفياً وبعثوا بـ 228 رسالة؛ ووضعوا مبادئ توجيهية وأدوات مرجعية أخرى وبعثوا عدداً من البرقيات؛ ونشروا رسائل مفتوحة؛ وروجوا لحملات على وسائل التواصل الاجتماعي. وخصص 14 من المكلفين بولايات تقاريرهم الرسمية لجائحة كوفيد-19. وجميع المعلومات ذات الصلة متاحة على صفحة شبكية مخصصة لذلك⁽⁴⁰⁾.

71- ودعا الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي إلى التضامن الدولي في مجال اللقاحات⁽⁴¹⁾. وأوصى المقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، بإنشاء لجنة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة تكون معنية بالضرائب، وب تسريع صرف الدعم من ميزانيات المنظمات الدولية، كما أوصى الدول بأن تأخذ في الاعتبار التزاماتها خارج نطاق ولايتها القضائية بوصف ذلك مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية لتنفيذ الحلول العابرة للحدود في سياق الوباء⁽⁴²⁾.

72- وشددت الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن التعاون الدولي أساسي لمنع حدوث أثر مدمر على البلدان النامية. وأصدرت بياناً صحفياً في أيار/مايو 2020 حثت فيه على تمديد فترة مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتوسيع نطاق تغطيتها⁽⁴³⁾، وأصدرت مذكرة في آب/أغسطس 2020 بشأن خيارات تخفيف عبء الديون القائمة على حقوق الإنسان للبلدان النامية خلال كوفيد-19⁽⁴⁴⁾. وأشارت في تقريرها إلى الجمعية العامة⁽⁴⁵⁾ إلى الشواغل المتعلقة بأزمة ديون وشيكة تؤثر على ملايين سبل العيش وعلى قدرة الدول على توفير الحماية الاجتماعية الفعالة والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وحثت على إصلاح هيكل الديون الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بدور وكالات التصنيف الائتماني، بما في ذلك التعاون الدولي والمعايير التي تدمج أثر حقوق الإنسان في منع أزمة الديون وتخفيفها⁽⁴⁶⁾.

73- وتناولت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقريرها المواضيعي السنوي لعام 2020 دور التعاون الدولي في دعم إدماج ذوي الإعاقة، والممارسات الجيدة في التعاون الدولي من

(38) www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx

(39) A/HRC/46/24، الفقرات 7-16 و 82 و 83.

(40) www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx

(41) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26683&LangID=E

(42) A/75/167.

(43) www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25888&LangID=E

(44) www.ohchr.org/Documents/Issues/IEDebt/NotePMOnDebtCovid-19.pdf

(45) A/75/164.

(46) A/HRC/46/29.

حيث استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير إمكانية الوصول لهم، وسبل التغلب على الصعوبات القائمة وإعادة البناء على نحو أفضل⁽⁴⁷⁾.

74- وفي آذار/مارس 2020، قدمت المقررة الخاصة السابقة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، مبادئ توجيهية لإنفاذ الحق في السكن اللائق، أبرزت فيها أهمية التعاون الدولي في معالجة أزمة الإسكان⁽⁴⁸⁾. وأوصى المقرر الخاص الحالي المعني بالسكن اللائق، في تقريره المواضيعي المقدم إلى الجمعية العامة بشأن كوفيد-19 والحق في السكن اللائق، بأن توفر الحكومات التمويل الكافي لضمان عدم التضحية بأهداف التنمية المستدامة في وقت تتقلص فيه الميزانيات⁽⁴⁹⁾.

رابعاً- السبل الممكنة للتصدي للتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، وفرص التغلب عليها

75- من المسلم به على نطاق واسع أن التضامن العالمي والمسؤولية المشتركة هما من المحددات الرئيسية للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الناجحة لجائحة كوفيد-19، وللتعافي من آثارها مع استمرار القدرة على المواجهة، ولبناء مجتمعات أكثر عدلاً وشمولاً وإنصافاً واستدامة يتمتع فيها جميع الناس بجميع حقوق الإنسان.

76- إن تحويل الوعد الذي قُطع في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع يتطلب استجابات متعددة الأطراف نشطة وشاملة ومترابطة تسترشد بالتضامن الدولي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والمساءلة.

77- ويجب على الدول وجميع أصحاب المصلحة العمل معاً لعكس الأثر المدمر للوباء على الاقتصادات والمجتمعات، ومعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وأوجه عدم التماثل فيما بينها. وبين البلدان، يتوخى الاتفاق العالمي الجديد الذي أشار إليه الأمين العام اقتصاداً عالمياً يحترم في ظله القانون الدولي احتراماً شاملاً، وعالمياً متعدد الأقطاب يضم مؤسسات متعددة الأطراف قوية لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية العالمية. وهذا يعني نموذجاً جديداً للإدارة العالمية يتم فيه تقاسم السلطة والثروات والفرص على نحو أكثر إنصافاً، على أساس المشاركة الكاملة والشاملة والتمساوية للبلدان النامية في المؤسسات العالمية؛ وانتعاشاً عالمياً شاملاً ومنصفاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وانتعاشاً مراعيًا للبيئة لمعالجة مشكلتي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

78- ويجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان الضعيفة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خطيرة، والبلدان التي تواجه صراعات وتلك الخارجة من حالة الحرب. ولا بد من تعزيز الجهود وزيادة التعاون لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من أجل معالجة التمييز الهيكلي والمنهجي ضد المهمشين والضعفاء، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون الفقر، والنساء والفتيات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال غير النظاميين،

(47) A/75/186.

(48) A/HRC/43/43.

(49) A/75/148.

والفلاحون، والأقليات العرقية والإثنية والدينية، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والمهاجرون والملاجئون.

79- وسيكون الانتعاش المرن متوقفاً على توافر وفعالية لقاحات كوفيد-19. ويجب أن تتوقف النزعة القومية في توزيع اللقاحات. ويجب أن تُعامل اللقاحات بوصفها سلعة عامة عالمية متاحة للجميع، في كل مكان، ولا سيما لمن هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن تتماشى نظم الملكية الفكرية مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. ولتمكين البشرية جمعاء من الاستفادة على قدم المساواة من التقدم العلمي، ينبغي زيادة القدرة الإنتاجية للقاحات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وتقاسم التكنولوجيات على نطاق واسع، وإتاحة التراخيص، وضمان القدرة على تحمل التكاليف. وينبغي أن تتعاون الدول لدعم المبادرات الرامية إلى ضمان التوزيع الشامل والمنصف للقاحات بين البلدان، مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع لها، وللاستفادة على النحو المناسب من الحيز السياساتي المتاح لضمان الحصول على اللقاحات داخل حدود كل بلد دون تمييز وبأسعار معقولة. وينبغي أن تعتمد الدول وأصحاب المصلحة كممارسة فضلى، وبغض النظر عن حالات الأزمات، وخاصة أثناء الأوبئة والطوارئ الصحية، تفسير وتنفيذ الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفقاً لحق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

80- وينبغي أن تتعاون الدول وجميع أصحاب المصلحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والشركات عبر الوطنية، لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية. وسيطلب الدعم المالي والنقدي الموسع دعماً مالياً إضافياً على المديين القصير والطويل على حد سواء. ولا بد من تجديد الالتزام بتحقيق هدف 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و0,15 إلى 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وينبغي تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تحتاج إلى السيولة لتجنب التخلف عن سداد الديون. وسيتيح التضامن العالمي لجميع البلدان المحتاجة تخفيف عبء الديون، عن طريق إلغاء الديون أو إعادة هيكلتها أو تجميدها من جانب جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدائنون من القطاع الخاص. وسوف يسمح إصلاح هيكل الديون، بما في ذلك آلية إعادة هيكلة الديون، والحصول على الائتمان بأسعار معقولة للبلدان بحيز مالي للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها.

81- ويعد التعليم الجيد والتكنولوجيا الرقمية عنصرين رئيسيين في تمكين العقد الاجتماعي الجديد الذي دعا إلى إبرامه الأمين العام. والتعاون ضروري لمعالجة الفجوة الرقمية والنهوض بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك سد الفجوات العالمية في التعليم عبر الإنترنت. وينبغي أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة من أجل تنشيط خطة نقل التكنولوجيا والتغلب على العقبات مثل توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وتشدد خريطة الطريق التي رسمها الأمين العام من أجل التعاون الرقمي على ضرورة تأمين مستقبل رقمي شامل للجميع ومستدام من خلال إيصال الإنترنت إلى من لم يصلوا إليها بعد وعددهم 3,6 بليون شخص، بحلول عام 2030.

82- ويتيح كوفيد-19 فرصة لإعادة بناء أكثر مراعاة للبيئة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون. ومن شأن تعزيز التعاون الدولي في الإنتاج والاستهلاك المستدامين، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المستدامة بيئياً، تعزيز الحقوق، بما في ذلك حقوق الأجيال المقبلة.

83- وتؤكد الخسائر الهائلة في الوظائف وسبل العيش خلال الجائحة مرة أخرى أهمية الحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الصحية الشاملة. وتحتاج الدول إلى حيز مالي وسياساتي يعكس اتجاه النقص المزمن في الاستثمار في الخدمات العامة؛ وإلى تطبيق سياسة ضريبية أكثر إنصافاً للأفراد والشركات؛ وإلى برامج من الإجراءات التصحيحية والسياسات المحددة الهدف لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. والتعاون حيوي للوفاء بتلك المتطلبات، بما في ذلك النهج الجديدة لتمويل الحماية الاجتماعية مثل الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية الذي اقترحه المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان.

84- وقد كشف الوباء عن ثغرات هائلة في هياكل الحوكمة وفي الإدماج والمساواة. ونتيجة لذلك، كانت هناك دعوات مدوية لإجراء تغييرات هامة، بما في ذلك اعتماد نظام اقتصادي ومالي وتجاري متعدد الأطراف يكون ذا طابع ديمقراطي، مع إعلاء صوت البلدان النامية كثيراً وتوسيع حقوقها في التصويت؛ واعتماد نظام تجاري أكثر توازناً، يتيح الارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية؛ وتحسين اللوائح المتعلقة بالتمويل والتجارة والاستثمار؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

85- ويُشجّع أصحاب المصلحة على تعزيز مشاركتهم في عملية تمويل التنمية، والنهوض بنظام متعدد الأطراف أكثر إنصافاً. والتعاون أساسي لمنع التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والتهرب الضريبي، ووضع حد للملاذات الضريبية، وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في عملية صنع القرار المالي. وسيسهّم توسيع نطاق التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي والدولي الثلاثي، وتبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة، في النهوض بحقوق الإنسان.

86- ويمكن لمزيد من التعاون العالمي في مجال نزع السلاح أن يحرر الموارد اللازمة لإعمال الحقوق. وعلى غرار ذلك، سيدعم تخفيف العقوبات النظم الطبية في مكافحة الوباء.

87- والحيز المدني حيوي للنهوض بحقوق الإنسان، وبخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا. ويجب حمايته، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، إذا ما كان لا بد من إيجاد نهج شاملة وفعالة وذات أسس جيدة لتحقيق الأهداف. ويجب أن يكون المجتمع المدني في صميم عملية صنع القرار، بما في ذلك في وضع السياسات الوطنية والدولية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

88- وفي الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أكدت الدول الأعضاء من جديد أن تعزيز التعاون الدولي يصب في مصلحة الأمم والشعوب على السواء، وأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - لا تقل أهمية وترابطاً وتشابكاً. وأعدت الدول الالتزام بتعبئة الموارد، وتعزيز جهودها، وإظهار الإرادة السياسية والقيادة، والعمل مع الشركاء لتعزيز التنسيق والحوكمة العالمية من أجل مستقبل مشترك للأجيال الحالية والمقبلة. ويتطلب الحق في التنمية، الذي يقوم على التعاون والتضامن الدوليين، نظاماً عالمياً عادلاً كما هو متوخى في الاتفاق العالمي الجديد الذي أشار إليه الأمين العام. والمشاركة النشطة والحرّة والمجدية والفعالة من جميع الشعوب على الصعيد المحلي ومن كل البلدان على الصعيد العالمي، والتوزيع العادل لمنافع التنمية والعولمة، سستتيح للجميع، في كل مكان، الإسهام في التقدم والاستفادة من ثماره والتمتع بها، دون ترك أي شخص أو مجموعة أو مجتمع أو بلد متخلفاً عن الركب. ويجب أن يقوم العمل الرامي إلى الوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، التي تنطوي على سبل لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.